

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

*University of Riyadh*

RIYAD, SAUDI ARABIA

No. .... الرقم Date ..... التاريخ

٥٧٧٢







التوجه الرابع كالاول ثم بعد تفصيل الاربعة انقط ولا يبعد  
تفصيل السوم ولا يخفى ان انصال السوم يبرز بها المقابلة عليه  
صالح الاربعة غاية ما في الباب ان حال السوم اذ في انصاله  
وحيث قوله انه افضل بغير الله انتارة الاصفى الركن  
المذكورة وانه لا يبعد القطع وان عظم الفضل مفضل  
مينة الله تعالى له والامر اعلم بالصواب

# كتبة جامعة الملك سعود قسم النظم طائفة

البرقيات	٥٧٧٧	١١٦١	١٢١٩
المنغرات	(حاشية على كتاب في اصول اللبنة		
المؤلف	الشيخ		
تاريخ النسخ			
اسم الناشر			
عدد الاوراق	٢٠	١٩	١٤
ملاحظات			



هذا الشيء مما لا تدرى كماله لا يصحك ولا يرد له العيون في صحيح انه مما تدرى  
 عارضة فهذا العيون في غير ذلك على احوالها وروية التي عارضة بل على  
 وقوعها ايضا بخلاف الاصولات والبرهان ونحوها فانها ليست  
 مما تدرى كماله لا يصحك عارضة فالمراد من معنى عدم ادراكه الا بعد  
 اتمامه وكذا غيرها انما هو ان الاراد مع الوجود في الحقيقة لم يشهدا في  
 اثباتنا قلنا ان الحق الوجودي في مقام الوجود بل على احوال  
 وذلك الشيء حتى يرد علىنا التقصير بنسبة الى ذلك ويعني اتخاذ  
 الولد في مقام المدح مع كماله في الحقيقة في معنى لا التقصير في معنى  
 بانه في الوجودية في مقام الحقيقة في الحقيقة في معنى لا التقصير في معنى  
 بل هو في الوجودية في مقام الحقيقة في الحقيقة في معنى لا التقصير في معنى  
 واحد من خلق المصنوع لا يدرى في كونه منسوبنا العبد الخيري في  
 الموقوفة على النقص في الجزئية المتعلقة بذات المصنوع الذي لا كس  
 كماله قصد الجزئية الاجبارية الموقوفة على النقص في الجزئية الاجبارية  
 لا زعم الكمال ليس معنى ذلك الوجود المصنوع بل كماله باختياره  
 وهذا العبد من خلق المصنوع في معنى لا كونه في الوجودية لا اختياره بخلاف  
 الخلق فانه اشارة الى المظهر والعبد المظهر في الموقوفة على النقص  
 الجزئية والاشكال في الجزئية وذلك المحل الموقوفة على حقيقة



شأنه كل صفة منها سبقة لصفته بحيث لا يصدق جزئياً  
وكانت أيضاً انفاذة الصفة لتلك الحركة المتكررة لا يصدق  
الامر للملك من مل والمقدرة الكاملة فهو لله العوق على مرز  
وقوله ينبغي ان يجعل هذا الصفة (حتى ان يعضد على كس  
عقبت بعينها) فترت في الحاصل من طالع ضرب في كل  
بالواقع ان هذه الانفاذة اطلقت لا يتبادر منها الاوص  
فلا صاحب الصفة من اسم المفعول ثم ان الانفاذة  
تفيد الجمع كقولهم اتوا أهل الحق كما ان المعنى كذا في هذا  
لخلافه لا ينبغي فله درهم فلا فرق بينهما في انهما لا يصدق  
الجمع والمصطلح عادة في المعنى كقولهم اتوا في الانفاذة  
بحرف الخلف فيتم بحسن بل الحق ان كل واحد من ما يصدق في  
بحرفه فيتم على ما علم في الاصول وقوله ولا فاعلم ان  
اي ولا محمولاً في جميع الاستغراق فلا يثبت انه يكون في فكر  
السر بالنسبة الى انما يخلق القبا 2 فانه وله كانه هو ك  
الامر ان يثبت في جميع المعولات مخلوقة لربها 2 وقوله فلا تتم  
المصروف وحقنه في ان يخلق في جميع المعولات في الايمان  
عام المعتبر ان القبا الكبير بالانفال لبيان احاطة بغيرها لغير  
قوله

مخلوقة للمعول واحد وهو الحق اصل بالمصطلح وقوله قد ورد  
الايمان باعتنا) عطف على قوله في المخلوق والرد بالانفاذة  
هو قوله تعالى اخر يخلق كن لا يخلق اي في جميع دروسه  
طناً لا يبره في مقام كونه لخلق من طلاق استحقاق العباد  
وقوله باعتراف الخلية) اي لا باعتبار العا على معنى يتبين  
وثنائياً ولا يجازي مقتدر لوقوله فلا يخلق عن نفسها  
فلا يصح ان يقال لم تأمر بعقوب انما يعضد من طاق  
عقبت انما يعضد من لم لم يعضد انما لم يعضد من  
كالا يعضد انما يعضد من لا يعضد من ما يعضد من  
انما يعضد من (مخلوقة ليجري وقوله ظهر من الصفات  
الذاتية) ولكنه انما يعضد من بالانفاذة لا يبره لصفته لا يرضى  
المعقول في كونه على ما هو عليه لا يرضى فيكون من الصفات  
الاضافية لا الحقيقية ومنه هذا لا يحق ان الصفات ينبغي ان  
للكم وفي جميع المواقف وظاهر ان المصطلح في مرزات حكم  
من الاصل بخلاف صفته لا يرضى ما لا يخفى (وقوله يعضد  
الى التاكيد) اي في ذاته انما يعضد من صفته في شئنا (وقوله  
علا سق في صفته) لا يرضى في صفته في صفته لا يعضد



الى لانه تعالى باعتبار مختلفات اليا كما كان مختلفا لاجتماعها وازا نسب  
 الى المصدر كان بهذا الاعتبار منكمرا (قوله) وليست هي (قوله) نفس  
 الله لانها لا يقع هذا الالزام وتوقع مراد من المصدر وتجرى بهذا نقصا  
 وتكون من (قوله) وهو عند هذا المعنى (اي كما ان مخالفا  
 رضائا نه تعالى لا لا تصح بقصده ولا مغلوقة لصله على من هذه  
 اهل كرسنة كذا لك من مخالفة لانه الفخر المجتزأ لا توجد سببا  
 منها اصل (قوله) وهو كلام صالح من التحصيل (اي ليس له  
 معنى محصور) انه معني على عدم صرفه عن الرضا كما ترى  
 (قوله) ثم تخلف طلال (اي) هذا انظر الى قوله وذلك بالجامع  
 الذي هو من جهة ان تخلف الرضا عن تعلق الالزام مع لانه لا  
 يوجب شصه تعالى ثم لو تخلف مراد نه تعالى عن تعلق الرضا  
 بالانزعاقه لكن هذا التخلف غير لازم من تخلف الرضا  
 (قوله) افعيان قوله من قول المبدئي وصفه) قال الصافي  
 هو ما فوته بالبعد من غير علم ان يتعلق قوله بالانزعاق بالاصل الفاعل  
 وقوله في المصدر صفتا لغيره كما هو ظاهر في وجهيته كما في لطم  
 اليتيم باحبابه وانزل فانما ذات اللطم وتجرى بعد قوله الله وتكون  
 طاعته تعالى الى ذلك وحصره تعالى في بقية قوله العبد

في الخبرين في سؤالي المذكورين وهذا هو مراد عرفنا لاصري الرضا  
صهر من صفات الله تعالى، والله لا يخاصك من الصفات  
ان يقال لمكان الكفر بصفته الله تعالى المحجب الضالة لانه  
الرضا بصفته الله الذي هو صفته من صفات تعقل الا اعتبار  
وصيه بجباة خائضه اليه الرضا بالكفر وجباة الرضا  
لانه لا يتم صفته الصفات وهو من صفات الملائكة والارواح  
وهو صفات الارواح ليس الرضا بالكفر كفر بجباة المكرم  
لجواب ما يقال انما هي الرضا بالصفات وروى بعض  
فان قوله انما هي الرضا لم يعلم عن ذلك ولم يجمع في كلامه  
ولما قوله وروى بعضه فهو محال النزاع فلا يعيد الرضا في كلامه  
يقول على انهم الكفر بصفته الرضا في غيره اضافة بالكفر  
الارواح له ايضا ولما هو صواب في القولين هو ان  
سليم وحب الرضا بالصفات فقال ما ان الكفر بصفات الله تعالى  
باعتبارها علية لم يكن حياة اياها في صفته الكفر باعتبار علية  
له والصفات فيه والرضا عما هو بصفته الكفر لا في ذاته  
انما يتكبر في شئ للموافقة واصله الكفر بالنظر في ذاته  
لا يحكم على ما يقع والاحسن ان يلاحظ صفات فان انت







سببها المتعلق بالذات لا بالعرضيها استلزامه ما به قوله اي  
عالمه انما في الظاهر ان مرادنا ان كان مقتضى المبدء ان لا  
يخلو ظاهره ان سببها ظاهرته في بعضها مع قطع النظر عن  
الواقع فان المبدء لا يات فيكون الخالق هو ليس بخلاف سبب  
الظاهره فانها انما فيجب الظاهر قوله هو اي جعل المقتضى  
متعلقا بالفعل انما يحصل بتعليم الذات كما يجب ان تعلم ان سببها  
لا ان يخلق الله تعالى صفة متعلقا بالفعل وهي المقتضى والمتقضى  
على الحقيقة في انفعال الذات المبدء في صفة مخلوقة لله تعالى وهي  
لانها لا يكون متعلقا بالذات انما انما كانت بتعلقها بالفعل على طريق  
جبري على قدرته فلهذا هو غير متعلق بالذات فلا يلزم ان يكون  
المبدء جبريا انما انما خدعنا به معنى سببها انما انما تلك الاعمال  
من غير ان يكون له احتياج الى الذي ليس بالمتعلقة في طريق  
طهاره وقد عي لم يستلزم حصول هذه الذات ولا في ذلك  
اختيارا بالكون جبريا انما انما في سببها انما انما في ذلك  
الاختيارية كما في اثره الباري والمجمل ان الله تعالى خلقه في المبدء  
الاثرية في طاعتها في سببها في صفة الفعل في خلقه في المبدء  
على عبادته في طاعتها في ذلك الاعمال التي هي حقيقة بل انما

اعمقنا لاننا نركب بعدد لربنا كما ان حروب الدول والمناقص  
 يان في اختيار المبررنا المطلب بان الدول لا باختيار المبرر محققا لخيرها  
 الاما ناهو فموت وجهه انفعال هذا الخويلد ليتركب من هذا المبرر  
 وسبحي تصيقه له قوله وهو جبروت من ط (اي بهيتر الخالصي  
 وهو من طب الجبرية وبره التفرع من المبرر المبرر وهو من طب  
 حاصل كل واحد ان الجبر التفرع لا ياتي في عصر المصنوع وهذا  
 ان المصنوع ان لا يكونه فعل المبرر كمن الجبراد وهو حاصل الجاهل  
 من هذا المبرر ومنه المبرر (قوله بكونه المبرر) اي كبريل  
 ابدل لا الاجتماع فانه محال ان يكونه بل لا بد ان يكونه فله  
 المصنوع بالبري من المبرر المطلب وهو من كون المبرر محققا لخير  
 فخير من هذا (قوله ايضا) اي كاتر تعلقا بالمعلم والكارثة  
 فله لاراة قوله وقد يحاب اي في المصنوع والمبرر ان  
 هذا الخويلد كقط فان حاصل المصنوع ان لا يكونه فله  
 فعله وان كانه باختياره فيكونه فعله المبرر في رجا المصنوع  
 ياتي اختياره فانه وانما ان رايه فاعلم والمبرر ان رايه فموت  
 السمع بل انه كرفس المبرر والاراة ظاهره حاصله لا يحتمل  
 اصله بل ان رايه كرفس المصنوع والمبرر ان رايه كرفس المبرر



(قوله ولا يجري في ماله) حمله على سفلته - فجعل ليس في شيء يعني  
 في ماله لا يجري في ماله تعالى الاما استرجاعا من ذهب  
 المعتزلة (قوله اي على تعاريفه) لا يعني على ان انه لا محل للمعتزلة  
 عند اعتبارها في هذه الافعال فحينئذ لا يظهر الفرق بينه وبين كون  
 المعتزلة على ان شرط العمل ان لا يكون ظرفية وشرط ظاهره  
 ليس ملازمي للمار (قوله في ترك الواجبات) مكن ان يقال  
 ان ترك الواجبات يتناول المستباح بالقياس فانها لا تفسر على  
 المستباح بالقياس على احتياكي وهذا الامع ولربما على الكلام من  
 المتب فلو كان هذا هو المحقق لشرط فعل الخير في هذه الامور التي  
 من السباب في ترك البيع (قوله لا يخفى ان هذا الكلام الراعي في)  
 قال بعض الفضلاء ان وقوع الفعل بالاحتياط باطل عند الخوري  
 بناء على ان اعتبار الفعل عند الاحتياط لا يقع الفعل  
 بالاحتياط باطل بالبداهة والاشتداد لا بالالزام حتى يحتاج  
 لا ان يقال ان هذا الكلام الراعي لا الحقيقي (قوله ليس في)  
 وفيه المثل الرابع) يعني ان المستوي لا يحتاج في دعوى كون  
 المستويات على الفعل في الثاني ان المستوي هو آهنا كمثل سابق  
 بخلافه الفعل هذا المثل المستوي هو آهنا كمثل سابق

حقيقة ظهر له تعالى هذا الحق الذي ينبغي ان يكون في المستوي  
 قائل (قوله الماخوذ من قصد) يعني لو صدر له بغيره عند  
 المعتزلة يعني ان الماخوذ من الماخوذ في ما هو غير له في  
 ينبغي ان يكون في قصد المعتزلة على قصد له في شيء عند المعتزلة  
 ولا يلزم ما خالفه في نفسه (قوله لا نهضت على المار) لم هذا  
 القائل ان قصد كقول المعتزلة حمله على متعلقه بالفعل فلا يشك  
 على (قوله ثم انعم الله على اهل بيته من قوله لا نهضت على المار)  
 ما سفي (قوله لا يلزم ما خالفه في نفسه) اي لا يخلو الاستعمال  
 القدر في هذه الامور فهاذا هو قوله في قصد له في شيء عند المعتزلة  
 مع قوله القدر في قوله ان يكون ههنا قصد له في شيء عند المعتزلة  
 بالذات (قوله هذا الحق الذي لا يخفى) لا يخفى في قوله لا نهضت  
 وتعلقها مع قوله في هذا الفعل فهاذا هو قوله في شيء عند المعتزلة  
 في ما لا يوافق مع انه في شركة (اي في شركة قوله من قال)  
 اي بما هو له من حصته من الثاثير فان كان له حصته من حصته  
 من الثاثير في حصته ثبتت الشكر في ما لا يعبر الا فاضل الشكر  
 المستوي على تقديره في كل واحد في شيء في صدور الرجا فانما لا يشك  
 منه في وجهه سادنا اذ لا استقلال للمعبر في افعال

قوله



لم لا قوله وفيه كسر لا يصح ان هذا الالف خارج قدره فهو  
 ثم لم يحسن ان فانه حاصله الا لا يخرج من حصول المثال  
 السابقة ولما خرج هو من ذلك من ان لا يخرج من فعله الى ال  
 قوله لا بد من تل سابق هذا ليعاقد رتبة لفظة فالفعل  
 ولما عاقد رتبة استقامة هذا الى فاليدان فلهذا قولهم الفاعل  
 لا يلزم تعلفه اواخر قوله ويريد اني استخرج ان  
 هذا مندرج في نظرات ارج حيث فالبحر له يستلزم الالف  
 الارتباط المتكافئة للقدرة بحجتها ان يكون من اعتبار مع  
 ان القدرة معزولة باقية في الحال التي على السوء فذلك المعنى  
 الاعتبارية لم تكن مفككتا للقدرة في الحال الا لا يخرج من  
 الفعل كانه متعارفة طارئة الحال الثانية فيجوز لعملة من كون  
 الامر الاعتبارية سريخ القدرة مثلا (قوله وهو العلم الزاوي)  
 فالقدرة في تطليقها مجزأة القوة التي هي مبدأ الفعل المختلف  
 الحيوانية وليكن لها قباير الفعل (قوله من الماثر في) هذا  
 استلزام الصواب الصريح من المذكور في سريخ الموقف وفيه  
 لا اعتراض هو ان يقول ان القدرة في الحال انه ليست من فعله  
 فكيف يصح ان يقال انه ارا بالقدرة القوة المستجوبة في اللفظ

الآتي

٧  
 التأثير في حاصل الحق هو ان القدرة في الحادث ان المعبر في غير  
 في اظهرها العاديات كانت مفككة المعاني في الاعتبار لا بد من  
 كانت ساقطة على الفعل وقوله وفيه كلام اريد ان هذا  
 حيزا يخرج من الاعتراض للزمن في حاصله ان القدرة معزولة  
 الارتباط الثاني لا يقتضي ان يكون القوة معزولة بالاعمال التي  
 ان يكون من شأنها التأثير في قدر في القوة فيستحق في قدر في الخلق  
 (قوله بمن يتبعها الى) الا ان يقال بمن يتبعها صراحتا  
 بالمعنى فالزمن سريخ الموقف ومعنى العيان بالمرحوم  
 الناعتات الطبيعية التي لا والله هو صحيح قوله (والا) اي وله  
 لم يتبع قيام الشيء وبها مع بالحل ثم ترجيح كلامي وان  
 محال (قوله وفيه صعوبة) استلزام كسر المنع يعني ان  
 لا سلم زعم الترجيح بل يرجح له لا يجوز ان يكون في الثاني  
 الجواز وقوله بينهما اي بينه الثاني والثالث الا في قوله  
 وصفا صافيا اي وصفا سببيا يكون من حاصله هو متعلق  
 لا وصفا ذاتيا يكون ملحقا للوصف (قوله يعني في اللفظ  
 محال) يعني به لفظ الحسطة ملحق وقوله في اللفظ معضل  
 اي لفظ ملازمة الحساب (قوله وقوله في ملازمة) انما



وقوله ما كان منه اي لم يصح كمالنا ان الظاهر اننا من الناس  
وقوله لا يجوز ولا يقع التكليف بها اتفاقا الحق انه  
هذا لا يرتب جازا كرتة عند بعض ما في سماع الموقف ثم انظر  
فكيف سئل عن جعلها فالرد صفة قوله ولا يصح لبيان  
اي ومن لا يقول ما تكليف ما لا يقع لا يرد لبيان التام  
منه انما لا يطابق قوله بل انما ضارها على الصلوات  
اي بحيث يتبين لا يرتب في لا يرتب على الصلوات وقوله لا يشرع  
القول (يبي انضها على الصلوات المستلزم سطلها بجمع  
انها فانما يرد ان يكون قوله ولما انزل في الخبر من مذهب  
معها بل انهم جعلها اختصاصا باصطحاب المرتبة التي هي  
قوله لانه يجوز ان لا يحل للمسلم هذا خلافا لغيره من  
المصنفين فلذا قال في حق من لا يشرع له  
مادة (وخطا الى) التكليف انما يمانه هو المصدقين في قوله  
اي على ما جاء به في حق وليه في هذا المصدقين من انهم  
استحال وما المصدقين التصديق في قوله ولا يصح لبيان  
المعنى ما في الجمع بجمع التصديق في قوله لا يرد في الاول  
في سماع الموقف ولست بعين بل انما هو لا يرد في الاول

لا صواب في القولين وهو انما لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
ولما لا يصح تصديق قوله في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
بالله في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
يعني ان لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
اضافة ما لا يصح تصديق قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
الساكن في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
الذاتية وهو قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
من قيل انما يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
هذا الاستماع في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
صنفه في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
لعمري في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
ولما لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
ان هذا لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
محتاج اليه فانما لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
الحجاب والمصدقين في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
المصدقين في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد  
ولا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد

وقوله لا يرد



اذا صنعت لنا انا صرنا في الامر معدنا انا فانا نكسر لاهوت  
عيا ومع امتدادك وذا لك الزمان خلافنا اذا صرنا من انا  
زمانا فانا نكسر قارنا على ترك امتدادك ترك جبرنا الضرب  
اذا عرفت هذا ظهر لك انه لا اكسالى العبد في الموت  
الممتدة زمانا اذ هو ليس قائم بحول النفس كما عرفت وكذا  
تكون العبد من ترك امتدادها كما عرفت ايضا خلافنا  
الخصايتا الممتدة زمانا فانا نكسر بحول النفس مع الامية  
تكون من تركها في هذا الموت لا في الموت الممتدة  
اذا كان بالفصل قوله اي الوقت الممتدة موت (يعني ان  
الموت عند هذا الحقت في الوقت الذي قد لا يعاقب له  
عظيم انه موت في قوله ولا الموت بل الموت  
هذا الاكثر الحقت في الجلالة موت موتنا ما احل  
ولنه موت بعد آخرة في ذلك القدر الحقت في قوله اي لم  
الشيء يعني انه لما لم يموت في الموت الا اجل وقوله في  
يعلمون اي يحكمون حكما تصحانا لقطع الموت في  
يرتفع النكران باقا قوله فعل يتحقق ذلك الي اي  
هل يتحقق في صفة الموت الزمان الذي يتطوّر في الحياة وقصا

على المعزلة ولا شك ان قوله على ان لا يهلك في الامور  
حيث ما كان ان يعلم مجيئه مخبئا في صفة التكليف  
الطيف بالجمع بين الضمير في قوله في حق اي في حق  
الطيف وانه باعده اي باعده الله لا في قوله في حق هذا  
التقدير الي استخبرنا في هذا النقص من انما عرفت من  
قوله ان لا يهلك من وقوعه فاليك في قوله في قوله  
ما هو من قوله في قوله ان لا يهلك من وقوعه فاليك في قوله  
على ان لا يهلك في قوله مع اننا علم استغرقنا في قوله  
ان هذا متحقق في الامور كما صرح في ذلك في قوله في قوله  
عظيم فان هذا الامر حاصل في الموت في قوله في قوله  
الكون في المصير في ذلك الجلالة في قوله في قوله في قوله  
ان لا يهلك في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
ليس في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
فاصل بانه لا رتبة بين الامور في قوله في قوله في قوله  
ان لا يهلك في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
تكون الي (مكررا) لان كان كالمسا في قوله في قوله في قوله  
المدة زمانا والموت في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

ولا استعبد



الذي ينبغي على ما ذهب إليه الجمهور من فإرجاع خبرنا صاحب لفظ الاستحباب  
مخبرنا عن ابن التميمي (قوله لا يفتقر خبرنا عن الزنا) وهو قوله  
لاجل زنا من يتجر ضلحا لا تقصا من غير تقدم كذا خبر فلو  
مخبرنا عن ابن التميمي خبرنا عن الطائفة من غير تقدم فلو  
زنا تقدم (القول على التحديد لفظنا) وتأخرنا عما اقتضيه الزنا

25

من غير قصد ولا تلحق (قوله) كذا في جميع المقاصد ونحو  
فان قيل اذا كان لا حلز من دلالته على كذا في علم الدواعي  
كما في ذلك القول ميتا باجل قضا من غير قصد على خلاف  
فانما في الخلاف مقتضا على ما يراه الحق وكذا في الحقيقة قلنا  
المراة باجل المصانف زمان دلالته حيا تبايها محضه  
ولا قصد الا تاخره في جميع المنافع الا انه هل يتحقق في حق  
المعتل مثلا في ذلك ام العلم في صمدانه فخرت ولم يعلم  
فقد رانا في وقت لم يعلم ما هو مقصوده الحق في ذلك الزمان  
حدها حقيقة لا نظري والمراة بالحد المضا في علم المضا  
الا الحوت (قوله) عند مجيئها في محي الجاهل (قوله) في نفس  
اي نفى كحسب عدم الا لا يحسن ان يقال مثلا اذا حار الظاهر  
المستقد من عا اجهلهم (قوله) فلا يعيد بالسطر اي لا  
يعيد قوله المستقد من عا بالسطر فيكون قوله تعالى اذا حار  
الجاهلهم (قوله) قالوا للسلطان بكهين اي سلكوا في من المتعلم  
موتوا في غير هذا القادرين كما في العلم القدر يعلم انه من عا في ذلك  
منهم كالبك في عا وعا به وعا المظهر فيقولون ان المسألة  
استدلنا ليعلم ما ذكر في جميع المواقف فقولنا عا اصحت للمعترز



من ان ظاهر الـ ( انما قال ظاهرنا اننا نرى اننا لا نعترف اننا نعترف  
 ان نسمع بها اننا كل الامور عزنا في حياتنا يشهد بها هي كل الامور  
 فاما كانه فيكون لمخلف الرزق فيجب انما اكل المولد فاما انما ناكلوه  
 كل رتبة مرتبة حقيقة ولتغير ان هذا اننا اكل خلاص  
 الظاهر المتعارف في الصحيح ارتكابه من غير ضرر ولا خسارة في صحيح المتعارف  
 ونضيف بالملك ليس بطرح ولو غلب في ذلك اننا اكل خلاص  
 فغير صحيح في الرزق بالملك انما اكل الرزق انما اكل خلاص  
 بمن مكن ولم ياكل خلاص ولا خلاصا فانه لم يرتبه الله تعالى  
 وهو ما اطل ليعلم ان هذا وعاد من رتبة في الرزق ولا يتعجب من كل هذا  
 اي اننا اكلنا في هذا ما باناه لانه مستغنى في رزقنا من رزق الله  
 بالرحمة فلو اننا انما اكلنا من كل الخير صحيحا في رزقنا في رزقنا  
 ما في رزقنا الموقف وهذا في رزقنا من رزقنا من كل الخير صحيحا في رزقنا  
 فاما الله تعالى لم يرتبه في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا  
 ظهوره في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا  
 المستقر لنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا  
 مشيتنا الله تعالى في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا  
 بمشيتنا تعالى في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا في رزقنا

حَقَّقْ لَهُمْ وَأَنْعِمْ عَلَيْهِمْ إِلَى خَيْرٍ مِنْ هَذَا مَا صَدَقَ مِنْ  
شَرِّ الْمَوَاقِفِ (قوله أي يتأمله) أي فَعَلَهُ بِالطَّرِيقِ  
مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ لِلْأَمَّةِ حَتَّى تَبَيَّنَ لِلْمَشْرُوقِ قَوْلُهُ وَفَرَّ  
بِغَيْرِ لَحْظٍ (قوله شَرِّ الْمَوَاقِفِ) أَيْ هَذِهِ الدُّعْوَى بِنِزَارِ  
مَا يَنْتَفِعُ بِهِ حَتَّى يَسِيرَ كَمَا كَانَ الْفَرَنْجِيُّ بِغَيْرِ مَبَاحِثٍ وَلَا  
قَوْلِهِ فِيهِ بَعْدَ الْبَحْثِ (أَيْ لَيْسَ فِي الْمَرْوَنَاطِ لِقَاءُ الرِّقَةِ  
عَلَى الْمَعْرَكَةِ وَنَسْتَجِيرُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ أَنْفَالًا رِقَّةً لِلدُّعْوَى  
وَعَلَى رِجْلِ وَدَائِلِهِ لِذَلِكَ الْفَتْحُ كَمَا فِي حَقِّهِ الرِّقَةِ  
كَمَا فِي الرِّقَةِ لِمَا صَدَقَ بِهِ مِنْ التَّعْلِيلِ فَإِنَّ مِنْ حَقِّهِ كَمَا  
مِنْ بَيْنَ مَا نَزَلَ مِنَ الْمَبَاحِ لِلْإِسْتِغْنَاءِ مِنْهُ التَّعْلِيلُ (قوله  
وَيَجِبُ أَنْ يَكُنْ الْخَصُّ رِقَّةً يَخْلُفُ) هَذَا فِي غَيْرِ تَبَيُّنٍ  
الْمَوْضِعِ وَنَاقِضُهُ الْآيَةُ بِأَنَّ رِقَّةً لَا يَجِبُ أَنْ لَا يَكُنْ  
أَنَّ رِقَّةً (قوله يَنْبَغِي عَلَيْهِ) عِلْمُ حَقِّ الْحَقِيقَةِ (قوله  
حَوْلَ ذَلِكَ كَانَ مَا عَلَى الرِّقَةِ كَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَقِّقَةً  
مَحْبُولًا (قوله) وَالْمَوْضِعُ ظَاهِرٌ) أَيْ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَتَعَلَّقُوا  
أَنْ حَرَّمَ الْمَرْءُ غَيْرَهُ لَيْسَ بِالْحَاقِ فَإِنَّ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْمَرْءِ  
عَاقِبَةُ حَقِّ الرِّقَةِ بِأَنَّهُ مَعْلُومٌ بِالْمَلِكِ الْمَلِكِ (قوله) حَقِّ



ان لا مع الا الحصول لا عند بيان اركان القول لا حصوله كقولنا لا يحصل  
 الاسم الا بالهسته وهو قيل ان يجمع عليها وقوله لا يحصل اي  
 عيب (قوله لان التاكيد في نفسه فضيل) استجيب ما لبس  
 هذا التاكيد بمنزلة الا ان الحصول لا الهسته انما يكون في مقام  
 المدح ان يقال فلان كعدي مدح حصول الهسته انما يكون  
 انتقادا فلان يمكن ان التاكيد في انتقادا فلان كعدي (قوله  
 فلا يناسب قطع فلان كعدي) كونه التاكيد بما لا يجمع  
 ان يقال فلان كعدي ولعل لانه فلا يناسب قطع فلان  
 كعدي فلا ان كعدي كعدي ان التاكيد في التاكيد ان هذا هو  
 كونه هو حقه اختاروا اناس في لفظه انما كونه في انتقاد  
 (قوله ان الطالب يتكلم في عدم حصوله) يعني ان عدي لا يحصل  
 اهد وقوله لا يرد به طالبان لان الطالب يتكلم في عدم حصوله  
 وبيان حاصل خبر الطالب فالوجه صلب (قوله بيان في القدر  
 ما يكون ايضا) لان الهسته كان محال فاقا حاصل فلان الطالب  
 كان طالب التحصيل على عمل وهو باطل وبقا ان يقول الما على ذلك  
 المعلوم ان الهسته والبيان على ما ذكره كالبطلان في ذلك  
 المعلوم والبيان على ما ذكره في طريقه وهو انما هو التعليل في ذلك

وصلنا العبد الضعيف الى ان الخطبة قد اذن له العبد الضعيف ان لا يفتقر  
 المتأملين والمعنى الذي يريد من غير ضلالا ويذكر من غير كونه  
 (قوله في مثل هذا لا بد من ان لا يفتقر الى ان لا يفتقر الى ان لا يفتقر  
 وقد استعمل لفظه بغير العبد في الحق كونه في ان لا يفتقر الى ان لا يفتقر  
 مستقيم وما تفرع من هذا هو (قوله على ان لا يحصل) اي حصول  
 لفظه في القول ان قوله تعالى والمؤمنون اذ جاءهم صلح الى قوله لا  
 بعد التفرع في ان لا يفتقر الى لفظه في قوله لا يفتقر الى ان لا يفتقر  
 (قوله اناسي تفتقر في لفظه) يعني ان ما ذكره المستر في باطل  
 لا يجامع الا انه على اختلاف في لفظه في بعضه هو في بعض  
 ليس في كونه والظاهر هو في جميع القدر لا اختلاف في في لا يجمع  
 تا في لفظه في ما لا يفتقر (قوله في قوله في قاعدة الملاحظة)  
 فان قاعدة في انهم يطالع الفعل المتعدي له حيث لا يفتقر  
 هو عند كونه في لفظه في ذلك والذكر في الهسته لفظه في ذلك  
 لفظه في بيان طريقه في الصواب لم يبين الهسته انما لفظه في  
 ان لا يفتقر لفظه في انما لم يطرح الصواب في قوله في قوله لا  
 مع الا حصوله) اي يحصل الهسته (قوله في بيان ان لا يفتقر  
 الاسم فضيل) استمرق لا يجمع قوله في مع الا حصوله في ذلك

الا انه







بل يجر المد إلى الضم كضم ولا فلا وجه لضمه بعد قوله هو مائة  
 اشتق الآن المد الزائد من الضم فماتلها ليس بهل في  
 التحقيق بل هو ضالصة فثبت ضرورة المد الزائد بالمد في هذا  
 ولا بد من المد العريق على امتناع قوله لا يمتنع التعليل المتك  
 لأن انحرافه عن عيانية الصانع وبنات المنفعة هو مقتضاه  
 مع العمل قوله على المد في كأي التكمير منه كان الحلو  
 أو غير (قوله بالمد) فثبت قوله تعالى على المرشستوى  
 أي قصد المس وبلغ غايته في الصوام والمقتضى قوله كمد  
 مزان كمدية ذلك كذا بعد المد كما في الصلة  
 فلا يمتنع كمدية غير غير المد صلاها فضاها كمدية فلا  
 من قبل الجواز المتزوج على الكاينة (قوله على كمدية) قال  
 في شرح المطا صدر كالمات كمدية في كمدية المدية المدية  
 عليها كمدية أي كمدية من كمدية في المدية المدية  
 قوله نماز مدية مدية كمدية المدية المدية المدية  
 العزلة قوله نماز المدية المدية المدية المدية المدية  
 فالصفت الماضية بمدية المدية المدية المدية المدية  
 وبالحضرة مع البنية المدية المدية المدية المدية المدية

على ما اجاب به الشرح من قوله وصلى الله عليه وسلم ان قوله ولله المبد  
اي هذه المصاحبات وقوله في الصوت في المصاحبات وظهر في المصاحبات  
المعبر والمصاحبات المأثورة ما مرنا عند صاحبنا ابي حنيفة عليه  
ساعات الجلاله ان يكون مقتصر الحكم من قوله ما مرنا عند صاحبنا  
كل واحد من هذا على ما لا ينافي في حريه خارج عن حكمه من تعليم  
قوله في المصاحبات الفاصل ان صاحبنا لا يسمع من تعليمه مع  
اصحابنا حتى يري على وجهه بل ينبغي ان يكون انما يسمع من المقررات  
الناتجة من تعليمه خارجا عن الحكم من قوله الذي يراه  
اي الشرح حيث قال في تعليمه ما يستحق ان يراه من تعليمه  
اي قوله وهذا اي يكون هذا هو الذي يراه من تعليمه من غير  
المأثورة من المقررات الاجتهادية هو من تعليمه من غير  
التعليم من تعليمه في تعليمه وهذا ما لا يخفى عليه من تعليمه  
بالصوت من تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه  
فعلنا الصوت في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه  
لنا ولا نرى التعليم من تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه  
عليه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه  
الاستحقاق في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه في تعليمه



في محل رفع عام انما خبر ان وصير هو ليوم الى الظهور والمجرب هو  
في قوله بدونه مرجع الى اللمعة واللام في المعتبر قوله وثانيا  
بانه المبدأ اي بحثا من الشيء الى الظاهر اهلون معيار الوقت  
الاول والاضحى ان الزيادة في قوله هو من اننا انما المبدأ هو الظاهر  
في الوقت المبدأ الا في الوقت الصادر والمعرض ان الوقت ههنا ضاع  
فلا يرجع لخلقنا فضلا قوله فانه في التحقيق يتخلل الصبر في  
بل التحقيق يتخلل ضايع الصبر به زمانه الظاهر وبه ههنا فكل  
وههنا قوله انما لا فضلا في غير المستحضرة رجوع قل  
وقد يظلم بجوهره في قوله ثم لا يخفى في رجوع قوله لاضحى  
انتم زلت في قوله لاهلكن المحل اي لاهلكن من محقق  
الوزرة الظلمة في انضام بعضها الى بعضها ومن ان يكت من  
تلك بجوهره في انضامها في محقق وزنة التليم ثم لا يكت من  
في رفع عليها تزيق اضحى الظاهر انما هو المستحضرة في الما هو  
مردم يكت من ثم لا يكت من ثم ان المستحضرة التريب  
والخيل في انضام من ثم ان الما هو المستحضرة في الما هو  
انما هو المستحضرة في انضامها في محقق الما هو المستحضرة  
من ان نصير ليوم انما صليت ليوم انما قوله فضله في ان

انه لو قيل واخطى بالبوهر لان غير ما ذكرنا لا ايضا قوله وليكن  
انه سفطيا كيف لم يكن سفطيا وقوله في قوله وليكن سفطيا  
ان سعة التجهيل في ظلمه قد قد محققا في قوله وليكن سفطيا  
الاختصار في قوله ما سافنا قطع ما لم يكت من فاعلم ان لم يكن  
وقوله ثم من صير ما سمع قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
والدنيا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
لم يكن سافنا للذره ها اياها قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
لانه لم يعد الوقت في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
من حيث انهما هذا لخلق كذا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
فلا إعادة حسنة اي وان لم يصير الوقت الاول فالحصول اعلاه  
التي بعينه لانه لما لم يكن صاد بعينه والظلمة في قوله في قوله في قوله  
وقوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
اي وان لم يكن الوقت من المستحضرة في قوله في قوله في قوله في قوله  
بذلك لانه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
مع نفس المستحضرة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
وهو معقول في هذا المقام قوله ما لا يصير هو بدونه



انه انفسها (قوله ذلك) جزاء وقوله مع صفته يقول مفارقة  
 للمدين وقد اقول بهما (قوله غير متحقق) لم يرد على انكار  
 المحذور الا صلاحة مسبوقة بالانكاح الا لا حلف والتعذيب يكون  
 متعلقا بالكل كما يكون متعلقا بالدين ولو لم يكن في الخل الثاني  
 اجزا اصلية لزم تعذيب كل واحد من الخل الثاني بالوصية وما  
 يفي بطلبه لا لم بالكل غير متحقق الا لا اقول الا ان مقتضى كل  
 الثاني زوجه للزوج لم قطعا وقوله كحل الحائض اي يحل لها  
 في حالها كحلها في الحائض ما لم يزلها وليس له الا انفسها لطلبها  
 اي ان لا يحل لها قبل طهرها الا صلاحة (قوله والصحيح انه مضمرة)  
 المستوية في غير النكاح المسلم انه لا يحل في زوجه غير علم اليقين  
 انه قال الا لا يشرط في الحائض الطهرت ويمكن لتوقيفها ان  
 يكون زوجه مستوفى من طهرها حتى يزول طهرها في الحائض  
 (قوله كحلها في) بينا ان الشرط الثاني في النكاح لا ان يزوجه يكون  
 لرفع الطهر بل للحصول على طهره من طهرها (قوله فلا يخلو)  
 اي يبيح له (قوله ويجوز ان لا يشرط) اشارة لا صلاحة لطلبها  
 مذكورة وهو ان يخل هو لا يخلو وان دخل الثاني لقوله قد يخل  
 اشارة الى ان شرطا ما يكون في الواقع فبالجواب الجواب وهذا

يصير فاضلا (قوله لم يصير فاضلا) فاضلا للدين لا يجعل الاجزاء  
 الاصلية المتولدة منها غير النكاح بان كانت صلاحة في حائض  
 الا امر من زوجه لم يشرط (قوله ومما في الزوجه اي) حوله عن  
 قوله يحل ان يزوجه اي لا يخلو الا يحصل الاصلية العقلية لا الحسية  
 في مقام كونه لا ان يشرط النكاح فلا يبيح الا يحصل العقل  
 وذكوره شرطا لم يشرط ان لا يكون الاصلية هي الاجزاء لبيان  
 من والامر في حائض وذلك لضعفها فانها لا يخلو الا اجزاء الحاصل  
 في الامر المضمرة اي في العقل لا في (قوله بالدين) فبالجواب  
 الجواب لزم ان لا يقبل قلنا انه ضابط الكبير والشيخ كل من لا يقيد  
 الصغير بالنظر في صغيرة (قوله ولا ان يشرط) هذا منقطع  
 فانها لا يشرط في طهرها كحلها في الاصلية الا اجزاء العقلية  
 لان الزوجة لا تشرط الا ما حصل من طهرها لا في طهرها  
 (قوله اي) لا يحل زوجه لك ان طهرها لا يبيح لك الا حائض  
 ياروده كحلها في حائضه فان وقع منه طهره ينبغي ان يكون كحلها  
 فيه كحلها في حائضه فان طهره يبيح له ما يشرط في حائضه الا حائضه  
 لانها تستأنف من الاجزاء التي تعلقت بالحياة لقوله مفارقة  
 البنية اي يبيحها البنية لا في الدنيا بل في الدنيا







المطلقة تلك

اصلا  
اصلا اضافات

وضعا النفس فانه الناسه شططا فانظام والمعاون  
ولا تكاد ان يتقرب به الا شيئا لا لا يرم ان يكون كرا  
بالكبار التي هي من الكبر ما يتقرب به الا شيئا فافضا  
ولا يبد من ذلك هو حتى يبد من في البسرة المضافات تلك  
المبار التي هي من عالم من قولها اني انظر في قولها اني  
ظاهرة يدري ان البسرة لا يصير لنا اسمها اضافية  
بالجانب ان يكون مساهما من متمنعي معلومين بها  
حتى يصير الجنبان عديدا وان لم يجنبوا لولا  
مهما قولها اني هي الجنبان فلا يران ان يكونا كذلك  
والعلم في المصدق اني هي من قوله الكذب (قوله انما  
كفر من) اي فلا يران من ثبوت المنة بين المنة عند من  
فلا يران من انما الجنبان اذ لو قوله المنة عند من  
قوله ولا ما خالف من) اي لو لا جماع قبل المنة لما خالف  
المع اذ لو الا الجنبان لم يخلو في المنة لا جماع صلا على علم  
في المنة ولا في قوله المنة من الجماع في المنة بين المنة  
المنا اني اني ترك البسرة غير مظهر (قوله تركه خلو  
العبد تخطا) انما هو انه من قبل جبر ولا شيء كسر

مفعول ذلك التي مفعول مفعول ذلك انتم لا انتم  
سي فان جبي ببدل في ذلك الا في سلكي عند لا  
يقطع الشئ اصلا وهذا انما من الا ولهم كمالا في غيرنا  
قوله ان اني اني من الاستماع به اني اني من كل شيء  
الكلية عن الاستماع به لا ياتي فيهم اكل الجنة حتى يصل  
عداته وهذا لا احتمال في ذلك مع فانه في مقام المنع  
قوله اني لم يضره كمالا لانه قد لا يستماع قوله من اني  
من ذلك اني الظاهر ان فان لم لم يضره من اني هو كل  
فهذا اني من قوله لا استماع بالكلية انما في المقطع  
من اللبس فلهذا اني من الاستماع باللبس وفي على  
هذا انما اني من قوله ليس في الاستماع باللبس في المقطع  
الا انهم من الملاك فلهذا اني من الاستماع باللبس في المقطع  
في تفسيره اني من قوله ليس في الاستماع باللبس في المقطع  
قوله ان اني من قوله ليس في الاستماع باللبس في المقطع  
مطلوع الكون اني من قوله ليس في الاستماع باللبس في المقطع  
ذلك لا اني من قوله ليس في الاستماع باللبس في المقطع  
ولا يتعل به اني من قوله ليس في الاستماع باللبس في المقطع

فكر



















شخص واحد ليقعه فيه صلواتنا الشجرة والتعارية بغير تارك  
الكنية في النظم القوي في اللغة الصغرى الشاكرة منية تعالى فلهذه العزة  
شترتها في الجمل ونشرفه في غير ذلك باعتبار محتملة فلم يرد قوله  
ايضا صريحاً ارباب الجبر المشرك (قوله عام قول المذنبين)  
فعلم هذا الكبرياء صلواته في الامور اطلاقاً بطريق المشاكلة  
ما فقد صريحاً اي ما فقد حسب هذه حقه وهذا التوجيه في  
منافعة الجبر الموعود ان لا يتبينه فضلاً عن ان يجادل بيني الخليل  
(قوله باع في شجرة الخواتم الزهراء منديع في الامور فمات  
مرتبة الدنيا قبل الجوع لا تكون في مرتبة الارباب  
وان احسن من سديع في الهامة بالنظر الى العاقبة فان معنى  
السنديع هو ان يكون فيه شيء له فاعاد السديع صريحاً  
حقه واقفه في الدنيا وهو غير يسببه كما عاقبة ذلك علم  
الحق واما لم يرد السجدة لانه ليس له خلقا للمعاد فلهذا بقي  
ذكره وقوله في حجابي) عكس شريح المقاصد هو قل ساق  
المقصود يدل على انه في ذلك لم يكن له قصد من غيره في معنى  
البوق بل لم يكن ان كان علم بربك وفيه نية في الاصلية فلهذا  
الحكمة في بعض الصالحين في غير نية في معنى البوق وورد مستحق

السيارة لم يصحها ولا يلزم ان يكون اشتقاقها من الجاعلة من  
أصدرها كالحق واما اطلاق الآيات على تارك الجاعلة فيجب ان يفي  
مع الغليب في هذه الشجرة ما ضره قولنا لا يصح العمل به  
اما ان يكون مبدء الآيات في الاطلاق لم يكن قد قدره الله تعالى لا يمكن  
بالسجود عند اتيانه بالسجود لم يصب الا بالوحي والى معنى  
وان كان مبدء الآيات لم يكن مبدء الحق لا يمكن ان يكون في نفسه  
عزله ربه والحوادث له وان كان من الجوع لا الله ما كان في غيره ما هو  
فيهم صراطاً في صدره من راحة خطا به كما ان الآيات لا فائدة  
استغنى عنه وهو من ذلك ما هو من بالسجود في طريق الورد في  
ان يكون مبدء الحق وهذا لان اشتداد صدره من ذلك هو حجاب  
جهل الآيات في الخالص وهو من الجوع مبدء الآيات مع تعلقه  
والذات فيكون من الجوع في الجوع في اشتداد رغبته في الآيات  
فلهذا اشتداده مستلزم بالجوع في الآيات مستقلاً من مع الاستغنى  
لما لنا في طهارة احواله وصحة فاعلم الله) اي غير ضيقه في  
الادب فيكون له العلم بعد ما عتبه هذه الامور مع العلم في قوله معنى  
الطرفة ظاهر) ضاه هذا ان يكون له العلم بعد ما عتبه الآيات في علمه في قوله  
واصد وهو كالمعلم الذي لم يجز بان وادى مع هذه العلم في قوله

الحق



انفت الي تلك البقرة قوله كرمه له) فها هذا الذكر المحرق  
اخر طعنا من الكرام لا يعدم اعداد البقرة من طعن الملا من يحرق  
المحرقه قوله قد سبق في صدر الكتاب) ابن خضار رسول من نوحى  
الى الصادق وصاحبه ان اطارق المحرق مع الملائك والوحى  
اطارق محمدا من غير ان يسمعه قوله ولكن هذا السوء لم يعلم  
ابن وانه كان ظاهر التركيب ليعني في طرد الملوك قوله لم يند  
النفيل الى) قال بعض الاما صرح المفسر لهما ههنا ههنا  
الفاصل فيما بينهما الى معاد الدرة ولما فضل الصالحان بعد موت  
بيننا وما يكون ابن بكر فضل من سماه الملائكة البقرة فوقع لا نراي  
فيه وقوله يستعمله كخصه التي عبر اليه لا حاجة الى قصده  
لظهور صال (قوله لم يند النفيل عن كسر اللام) قد مر في كتابنا  
ان المفسرين اختلفوا في ما فضل مع كسر اللام (قد مر في كتابنا  
من قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس بالبر على الله خير  
هذه الآية وهو خير من كسر اللام وما جاء في سائر الاما قوله  
وكذا الدرس) قال بعض المفسرين انما فضل عن كسر اللام لا طاعة  
دوله ثبت بالعباس الصبي يحيى لم يوافق في شهادته ولم يسمع  
في خبره في كونه غير مكاتب فتأمل من المصنف هذا من

خلافه لظاهره فلا

لمصدق يدين بني ولا يعرفنا شيتا ارضا ومحرقا لبي ههنا  
اخر واصل ان تكون الحق فيه شيت محرقا كما عرفت فنعني ان  
كرامات قد ظهرت على يد من لم يسمع النبوة من الصالحين فعلموا  
لا يعرفنا شيتا ارضا صلات ومحقرات ثم انهم عند التسمية لا يرفع  
الذي الحقيقي الواقع بينا وبينه المكرن المولات الا ان كان منهم  
بكر وخصصوا لنفسه الحق في عايبه غير اني قوله يحتمل  
ان يكون انما) هذا اصيل اليه دون الهزقة عايبه لا يسل  
على عدم كونه محقرة له من المصالح التي تدين كما عرفت  
(قوله الى الجملات الدينية) لا يترام ان تكون شيتا لما نعلم بل تكون  
فما كان كرم الخميني قوله ومنه عمل) ابن خضار كما نقل  
يناخر من مطروحات الزيد انما اربها الضحانا اليه ففتانا بين  
اوقات انحطنا الى قوله ولما علم من المعاطاة) فعي  
المدي المذكور تعلل كما لا ماله ذلك اهل ومعمل غير بقرة  
فاجار القفا الى اليه ابي فاجار القفا الى اليه ففتانا عمل  
عليها قوله عند طاعة النبي) طعن ما عير وهو قوله في الناس  
قوله بقره عالم) معطل على الناس ثم اننا لا نرى ههنا وقت  
ولذلك اهل الزيد كان يسمونه البقرة كذا في جميع ما فيه

النفيل



اهل الجاهلية فان العرب زعموا ان الجاهلية لم يكن لهم علم ولا دين  
يعلم الظلم عن المضام ولا انتصاف ويسمواهم السمن  
ولكن الحسن فسمهم بغير علم مناه مع انه في ظلال ما في حقها  
عيسى الجاهلية ويعني ميتة جاهلية قوله وقد عايناه في هذه  
الظفر فلهذا علم اليقين بالمرور بين قوله وقد عايناه في (البحر) بل انه  
فصل في العلم وبعدها كل الاصل من حيث هو كل واحد من لا يخرج كل  
ولهذا لم يسطر الجاهلية لانه من غير العلم من حيث هو كل واحد من كل  
ويكبر ان يعايناه الجاهلية في علمهم وله طائفة اقل من الكافر في  
وقد مر في آحاد العرب فان قيل لا يوجد في العلم من حيث هو كل واحد من  
فلا يكون هذا العلم على قدر قلنا ان من عرف هذا المقام انما ظهر  
اصحاح في المواضع فان لم يوجد في العلم من حيث هو كل واحد من  
الموتة لقوله مع عدم الوقوع بجهنم في (فلا بعض الافاضل  
وقد ثبت باجماع اهل الجاهلية ان ما كان مع عدم العلم في علم الجاهلية  
العصر فلهذا لم يسطر الجاهلية في العلم من حيث هو كل واحد من  
اجماعا مع عدم الجاهلية فان كان في الجاهلية من حيث هو كل واحد من  
لا يطلع به فلهذا لم يسطر الجاهلية في العلم من حيث هو كل واحد من  
عن عدم علمهم لكن عند من يظن ان العلم من حيث هو كل واحد من

انصف الفضل الا ان يرد ان في حديثه بينا علم العلم هو انما  
رضاه عنه فلهذا لم يسطر الجاهلية في العلم من حيث هو كل واحد من  
كان ما بنا قبل حديثه بينا علم العلم (قوله اياه انما هو كسرة في  
لا يخفى انه لا يربط بالعلم في الجاهلية ولا كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من  
الذين وقع الاختلاف في ما بينهم قوله وقد تكرر في حكاية في (البحر)  
كان في سرج القاصد في سرج الموقف وسجل في التاريخ من كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من  
ليختار ان لا يكون في العلم من حيث هو كل واحد من كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من  
سجل في التاريخ من كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من  
بهذا المعنى احياءه وحياته جلالة قدره في العلم من حيث هو كل واحد من كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من  
وربما بعضه فلو قطع ما في الفضل باعجل الفضل الى انضام قوله  
لعمري انما هو كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من  
انما علم العلم من حيث هو كل واحد من كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من  
مع اعترافهم في (ولا انهم فضل العجاة في حقهم ولما حذر  
قوله شبهة في) سجد في قوله يعني قوله يحيا ان يرضى في (هذا  
في المعنى ليس هذا الماذا في كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من  
الاطلاق عام النوني لا يكون تارة كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من كسرة في العلم من حيث هو كل واحد من  
فامل (قوله لا يحيا على هذا) اي بل سجد (قوله عام طرقت



لأما من بعده ووصفه من رتبة الخلق ولما خرج من بين يديهم فلا شكال  
في حاله (١) ثم قوله هو الذي ابتدأ الخلق (٢) أي بكنهه المعنى لا يائي له من  
الطاهر أي لا يركب ولا يفتقر ولا يتأخر فالتأخر أصل الفعل هو  
الزوال (٣) أي فليس من ثم يعني الفعل بالمعنى المصدر في معنى العمل  
بالمعنى لا أصل بالمصدر وهذا هو جواب قوله علان جميع الأفعال  
التي حدثت (٤) أي دونهم لأنهم أصل الفعل حقيقة هو العمل بالمعنى  
أي أصل المصدر لا حقيقة الفعل بمعنى أنه يمكنه الحدوث فيكون  
المعنى لا يحدث العمل بالمعنى أي العمل بالمصدر للمعنى وهذا لا ينافي  
بقاؤه فيهم بل يكمل ظلما وقد صدقتم صراط المارفة فقالكم هذا  
وقد فرغنا من الختام وهو أنه لا نور خارج عن النور بل هو نور النور  
فلا يربط به سلاسل هذا النور لأن الظلمة جارية في سطرط (٥) يعني أنه  
مستمسك بظلمات الملك لا يربط به شيء من الظلمة من سطرط (٦) يعني أنه  
مع الظلمة هو سطرط من سطرط مع الضم ويذكر أن هذا النور في  
انتقائه تارك الملك والزمه طائفة من الضم عليه غير النور فيضيق  
والسورة عبارة فيضيق عبارة فذلكم تارك الملك سطرط (٧) يعني  
أنه لا يربط به ضم الضمير في هذا أيضا وهو المطلوب (قوله) قالوا  
سطرط (٨) سطرط من سطرط (قوله) ملكا فيضيق (٩) انفع

أصل  
بالهبة

(قوله) ثم عدم الضم (١٠) فظانه قال خير من لا يكون من غير الأديان  
أن يكون من غير الأديان (١١) فخر من قوله (١٢) من تحت الحلال  
قال بعض الأفاضل لا تفي الوعد بالملك لا نور في جميع علم أصل  
أهل السنة فالحق أن عدم الضم من الأديان من غير الضم  
مقطعة للعدالة (١٣) أن الضم معنا علق بحده أنه لا يحق له تعالى الزينة  
فأهو بربوب  
أن يقول ضم

في العبد فالأدنى من ثم في الضم هو في الزينة المسقط للعدالة (١٤) دون  
في الزينة عطف قوله ثم إن الظلم الظالم (١٥) استثنى الصور الغر  
عقب قوله أن قلت إن الظلم هو الظلم لفسد الظلم فيه قوله وقد  
يجاب (١٦) أي غير الخلق أو الظالم في الظلم فذلكم هو الظلم  
(قوله) سطرط (١٧) أي بالكلية ومنه برأيي الحجة ومعنى قوله الضم  
لأنه لا يربط به هو من ضمه لرب في العبد لأن نور في مظهره كالنور  
عنه ضمه لرب في الزينة في نفسه هذا هو الضم في أصله  
عبارة الضم (١٨) فالملك سطرط في قوله الملك المذكور في الآية  
كأنه يعلقه لأن قوله الضم اختياره باق عند قوله تارك الملك  
فأهو بربوب الضم من قوله (١٩) وفيه أيضا الخ (٢٠) انفع  
من أن لا يكون هو الذي ذكر في الآية (٢١) أي بكنهه المعنى لا يائي له من  
عنه صبر الزينة (٢٢) من قوله الملك (٢٣) ملكا فيضيق (٢٤) انفع



بالمتاكد (قولهم) او معناه انه وقع في (وقد قيل ان فيهم لحق  
منه الزنب بان يغفر الله تعالى ليعمل حسنه المتلازم سقط  
التعليق عنه ويستجيبا بتعالى ليعضد على نية العبد الى الله حتى  
يزوم سقط التعليق عنه فالله لغرضه ان يخلصه من حاصله من  
مغتنق فلا يخرج من حاصله انما ضعف لقوله ولم يتركه  
في الاكل (هذا) الشذوذ المصوب على العذر وهو ان يقول ان لا يترك  
صدقة العالم ليس بقطعية بل هو موقلة بالناس ولا ينبغي ذكره  
المتكلمة حينئذ بل انهم ان يكونوا صدقات العالم طرعا في طائر  
قطعا فاجاب بان ههنا قيد آخر (قوله) لا ينبغي كقولهم (لا  
صدقة العالم من زديا) انه من ههنا انية جبريا ليعظم خبره في قوله  
في غير قوله بل ان الذين ينبغي ان يكونوا صدقاتهم ان يكونوا صدقات  
العالم من زديا بل انهم هو قولهم انما على صدقات العالم من جبر  
التاويل فاعلم انما كيدنا انما صدقات العالم من قبل المصلحة التي يتب  
كونها مصلحة بالعدل القطعي الذي هو كونه صدقات العالم من زديا  
الذين فالواجب ان يعلوهم كيد المصلحة على ما لا ياله الا ان قوله  
الاول لا يصدق الا في ملأ من عرفت (قوله) وما كونه كرا (في) قوله  
في التوضيح ان النجاة على مراتب ارجاع الهوى الى الله تعالى

الامر الذي يفضي الى ذلك وقيل يرجع الى قوله فالخير (اي المجرى في  
نفسه يرجع الى العلم قوله) فما صدرت تحت (اي) في الشذوذ  
الان يحب بمعنى المحبة وصدقاته المفعول وانما يكون صدقاته  
وهو قوله ما صدر والحق المستند في صدره ارجع الى قوله على قوله  
اما لا يستبرأ ولا يترك (اي) يستبرأ او يترك (اي) كذا  
في قوله فبعضهم لبعض (قوله) في حضوره (التي هي) فالانتم الذين  
ما لا تقول كما لا يزالون في ذلك من ان يقولوا الله كل الراس  
لعمركم الله العزيز على السمع لقوله فلا (اي) فاني قد سمعت في اخبر  
ليز النبي بان طيرها وادراكها من غير كسرها لصدقات فانه في الحقيقة  
ليس عليه على صدق قوله من غير ان يصدق ان يصدق ان يصدق  
يخبر في الله عن عجزه عن صدقة فانه في قوله النبي عليه السلام  
قوله (لله صدقات) انما كان من صدقاته لئلا يصدق الله  
الصدق دونه العمل ولا كذا قوله لم يترك في انما ما صدرت الصدقة  
لانه ليسه ويرى ان ههنا الصدقات كان صدقة كونه في كسرها  
من قوله ولعمركم ليس بتي وكفه وقد اشار الى قوله ما صدر  
اعمال ههنا في انما كسرها في قوله حيث قال حاول الذين عابدين  
على ان لا يترك ما كانت من دفع الصدقة على ما يجوز انما لا يصدق

الوجه



لكنه وضعه في احدى هذا بل في الكفر (قوله) على عاتق كبريائه انما هو عام  
الشيء يعني ان المعتز لا يعصب بل يزعم ان مقتضى كذا ان لا يعصب عليه بل هذا  
الاصح ان يعصب على ان لا يفكر في آيات مروج الله وليتأخر من  
روح الله (والاعتدال) كما فزع وكذا الكلام في ان ازالا من طبعها  
بل في ان كبريائه انما لا يحل ان يحل عتقه من جهة الغيبة في عجز كبريائه كذا ان  
قوله ان لا يكون في السائر (الاعتدال) (والموت) ان يكون في السائر (الاعتدال) (والموت)  
ايضا (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
فالاحتياج الى المخرج (اعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
فيه قوله (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
والاعتدال (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
ان لا يكون في كبريائه وكذا الظاهر ان ما وراء كبريائه من هذا هو المثل  
معتزلة به محمول على كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
يعني ان المظالم ليست بمعنى ان لا يكون في كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
من هذه الغيبة في كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
انما هو (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
اي بمعنى ان لا يكون في كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
كذا ان لا يكون في كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)

اجماع من مضى في المبرور في خلافه في اجماع ثم اجماع من مضى في  
في خلافه في المبرور في خلافه في اجماع ثم اجماع من مضى في  
الاصل في كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
الجزء المثلث من هذا هو ما فيه من الاعتدال في اجماع من مضى في  
ان لا اختلاف في الاجماع (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
قوله (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
صند انما مع قطع النظر عن هذا الاعتدال في اجماع من مضى في  
حكمه في مثل هذا فانه لا يستدعي ان لا يكون في كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
وانما هي صفة من كان الخصال لا للمبرور بل لغيره (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
الاعتدال في كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
ترك منه هذا هو كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
والاصح ان لا يكون في كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
الاعتدال (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
اسبق ان لا يكون في كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
فانه لا يستدعي من كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
عليه كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)  
كله في كبريائه (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال) (الاعتدال)



الحكم

من ذلك ينبغي على خطه، الحكم إلى الوقوع حاج الزد  
هناك فلم يزل المقيم في هذا صواب (قوله اعترض على ذلك)  
اعلم ان هذا صدر الحكم، الثاني هو ان هذا الحكم الثاني بالقياس  
هو حكم ثابت بالضرورة ولا يلزم اليك ثابت بالضرورة  
ليس بالاجماع ينبغي الحكم الثاني بالقياس وصح في الجاهل  
وهو المطلب وصاحب الاعتراض المذكور، هو ان يقال له  
صريح الدليل المذكور وهذا الحكم الثاني بالقياس حكم  
اجتهادي ثابت بالاجتهاد، وكل حكم اجتهادي في زرع  
غير هذا الدليل لا ينبغي صلا لا لم يذكر في الدليل طوله  
معنى قوله فلا تعريب ويمكن ان يقال بان يكون هذا الحكم  
اجتهاديا ايضا باعتبار جهة البعض وبكيفية ما في صدره  
هذا الاجتهاد فلا يبرر عليه الاعتراض المذكور ولست جازيا على  
الحديث ينبغي ان الغيا من ظاهر الحديث لانه في خبرنا على  
اعتراضه على استرواف الناموس حيث لا ينبغي على ان الغيا  
عن حكمه حيث لا يظهر ولا يلزم الحكم الاجتهادي فيكون ثابتا  
بالقياس ويخرج من الدلائل الظنية فمعلوم الشك والصفحة  
وتكون بذلك والمخالف في اتخاذ المحرر وقدره حاشا للجميع

تأية اسم الجنس ما هو ترتيبه في الحق فالتاثير المنقوض الصفية  
اللازمة (قوله وفيه بحث) احيى بان ترتيبه على حاشا لا في  
ذلك مع ان كونه من المظهر في وقوع الحادث في فعله فاما كونه من المظهر  
فانه ظاهر في الاجابة كما لا يخفى (قوله وفيه بحث) يعني قوله على ذلك  
ان دعوى الظاهر، وان كان طارضا بآثار (قوله ليس في هذا)  
فيلزم ان يفسر في غير ذلك لا يصلح بالامر ايرها لا كسر في ضيقه  
وقد علم ان قيل في كونه زائدا صنفية في زرع الحكم وقوله الزال  
المعجم والمعاقر تصغير صنفية وصنفية كلف في زرع في الاصل غير مرد  
مشكل (قوله فافهم رد على ذلك) وهذا الحكم رقم الجاهل  
لان الذي انطأ في بوجوه ما جاز في هذا وما جاز في زرع في رد القوم  
لكون ما في ذلك مما لا يحد (يعني ان يكون له صنفية الحكم حتى لا يخصصه  
لكونه في زرع بل ان حتى ولو كان في هذا اعتراضا في رد آثاره بآثاره ترك  
الدولة ويمكن ان يقال ان قوله في ذلك الحكم انقضاه كما قضيت  
ثم صنفية عدم حكمه الا فلا يحد قضائه في رد ذلك في هذا حق  
على ان الحكم الاول في وضع صنفية الزاير جزمها في حكم الحكم الاول  
افضل في حكمه الا فلا يحد في ان كان بنا وقد حكم بذلك فكيف  
يرجع عنه رد الخطا، وما قولك في ذلك في غير هذا القول

منه



في آل ابراهيم عليهم السلام وفي العالمين من آل الملائكة فينبغي ان يفهم  
 من الازل علمهم الله ومنه الثاني من الملائكة الى حتى يخرج  
 من الآيات المبررة تفضيلهم الله تعالى عن الملائكة وتفضيلهم  
 بذلك هذا الكلام على ما ذكره في قوله تعالى ثم ان الله انزلهم  
 السمع لما كان مفيداً انهم في اعداء وهو على ما فيها فاما ان يفي  
 البقي (قوله اخرجها) اي تخرجها فلا يكون محمولاً على ما اذا كانت  
 كل واحدة منهم مخرجاً من الكفر وساداً في المعصية كما اذا كانت  
 صمداً صلياً وحياً ثم يرد عليهم الكفر اجمع وفي قوله تعالى  
 يخرجهم من آلهم اي يخرجهم من عبادات الملائكة التي تصدق  
 وادعهم فاما وتكون في قوله من عبادات الله لقوله فلا يصح  
 في صمدية الينا اي يعني اننا نرجع في الاعمال باجساد الكثرة والردم  
 ليعيد على الرجوع يكون باجساد المنفعة ويرتفع ان عبادات  
 الربانية الكثرة بالهبة التي هي عبادات الملائكة بالهبة المبررة  
 وما كثر عبادات الملائكة الملائكة اقرب من قوله عبادات الله  
 ممنوع في الاربعة فان عباداتهم اقرب من الاعمال وصدق الله  
 ومن يراه الله - لا يبعد لغيره من كسب فيه على ما في قوله تعالى  
 (قوله رب انظر) اي برئنا انما يطلب الذين ذكرناه فلهذا

العلم  
 الاول  
 الثاني

فلا يصح على انما اكرم الله تعالى ان العلم بغير خلق هو الملائكة  
 اكرم المعترف فانهم قالوا انهم لا يسمعون في العلم الا صوتاً  
 بل انهم ما اذنوا له انما اذنوا في العلم في رخصت (قوله اخرجهم  
 على اي) حاصل انهم لا يسمعون في رخصت (قوله اخرجهم) فلهذا  
 عند جوابي الحكم غير الملائكة والملائكة انما وردت في الاصطلاح  
 الاصلية فلا يكون في العلم غير الملائكة اصل قوله في قوله  
 الاول (قوله اخرجهم) هلما اخرجهم من آلهم الاول من الملائكة  
 على تفضيلهم قبل ان يخلقهم ولا يرد في رخصت تفضيلهم في رخصت  
 ولكن في رخصت تفضيلهم في رخصت (قوله في رخصت تفضيلهم)  
 الرسل فقط اذ يبدى المعنى حينئذ ان الله اصطفى الانبياء  
 من آل ابراهيم ولا يرد في رخصت العالمين وقوله في رخصت تفضيلهم  
 والخاصة الى ان يبدى المعنى حينئذ ان الله اصطفى آل ابراهيم  
 من آلهم على العالمين من آل الملائكة فلا يرد في رخصت تفضيلهم  
 البتة على رخصت الملائكة وقوله على انهم اخرجهم من آلهم  
 الى رخصت تفضيلهم في رخصت (قوله في رخصت تفضيلهم) فلهذا  
 على ما انما يرد في رخصت تفضيلهم في رخصت (قوله في رخصت تفضيلهم)  
 الملائكة في رخصت تفضيلهم في رخصت (قوله في رخصت تفضيلهم)